وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الخميس، 05 أكتوبر 2023

أخبار الطاقة

السعودية تمدد الخفض التطوعي البالغ مليون برميل نفط يوميا حتى نهاية 2023

الاقتصادية

أعلن مصدر مسؤول في وزارة الطاقة، أن السعودية مستمرة في الخفض التطوعي لإنتاج النفط، البالغ مليون برميل يوميا، الذي بدأ تطبيقه في شهر يوليو 2023، وتم تمديده لاحقا حتى نهاية ديسمبر من 2023.

وبذلك سيكون إنتاج المملكة في شهري نوفمبر وديسمبر المقبلين، ما يقارب تسعة ملايين برميل يوميا، وفقا لوكالة الأنباء السعودية «واس».

وبين المصدر أنه ستتم مراجعة قرار هذا الخفض، الشهر المقبل، للنظر في زيادة الخفض، أو زيادة الإنتاج، كما أوضح المصدر أن هذا الخفض هو إضافة إلى الخفض التطوعي الذي سبق أن أعلنت عنه المملكة في شهر أبريل من 2023، الممتد حتى نهاية شهر ديسمبر من 2024.

وأكد المصدر أن هذا الخفض التطوعي الإضافي، يأتي لتعزيز الجهود الاحترازية التي تبذلها دول «أوبك بلس» بهدف دعم استقرار أسواق البترول وتوازنها.

بدورها، تعتزم روسيا الإبقاء على خفض صادرات النفط الخام بواقع 300 ألف برميل في اليوم هذا الشهر، كما أكدت خططها الاستمرار في الخفض حتى نهاية العام.

وذكرت وكالة «بلومبيرج» للأنباء أن الكسندر نوفاك نائب رئيس الوزراء قال في بيان «إن الخفض التطوعي يهدف إلى تعزيز الجهود الاستباقية من جانب مجموعة (أوبك +) لدعم استقرار وتوازن أسواق النفط».

ويأتي هذا البيان قبل ساعات من اجتماع لجنة وزراء منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك» وحلفائها للتباحث بشأن السوق.

وقال نوفاك «إن روسيا ستراجع إمداداتها للنفط مجددا الشهر المقبل، لتحديد ما إذا كانت ستعزز الخفض أو تزيد الانتاج، بناء على وضع السوق».

ونقلت وكالة الأنباء الكويتية «كونا» عن سعد البراك وزير النفط قوله «إن أسواق النفط تسير في الاتجاه الصحيح من خلال تحقيق التوازن بين العرض والطلب».

جاءت تصريحات البراك عقب اجتماع عقد في وقت سابق لم تدخل فيه لجنة المراقبة الوزارية المشتركة التابعة لـ(أوبك +) أي تغييرات على سياسة المجموعة الحالية الخاصة بإنتاج النفط.

وفيما يتعلق بالإمدادات الأمريكية، أظهرت بيانات القطاع انخفاض مخزونات الخام نحو 4.2 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 29 سبتمبر، وذلك وفقا لمصادر في السوق نقلا عن أرقام معهد البترول الأمريكي الثلاثاء.

وقبل صدور بيانات الحكومة الأمريكية عن المخزونات، كان يشير متوسط توقعات ثمانية محللين استطلعت «رويترز» آراءهم إلى تراجع مخزونات الخام نحو 500 ألف برميل في الأسبوع المنتهي في 29 سبتمبر.

وتعرضت الأسعار لضغوط في الأيام الماضية بفعل قوة الدولار الذي ارتفع إلى أعلى مستوى في عشرة أشهر مقابل سلة من العملات الرئيسة الثلاثاء، بعد أن أشارت بيانات عن فرص العمل الشاغرة في الولايات المتحدة إلى استمرار قوة سوق العمل، ما قد يدفع مجلس الاحتياطي الاتحادي «البنك المركزي» إلى رفع أسعار الفائدة الشهر المقبل.

ويزيد ارتفاع أسعار الفائدة وقوة الدولار من تكلفة النفط بالنسبة إلى حائزي العملات الأخرى، وهو ما قد يضعف الطلب عليه.

وزارة الطاقة تعلن استمرار خفض المملكة مليون برميل يومياً طوعياً لنهاية 2023

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

عقدت اللجنة الوزارية المشتركة لمراقبة إنتاج النفط في تحالف أوبك + أمس الأربعاء اجتماعها الدوري الـ50، عبر الإنترنت عند الساعة 1100 بتوقيت غرينتش، لتقييم أوضاع السوق عن كثب وإعلان استعداد الدول الأعضاء المشاركة في إعلان التعاون على مواجهة مستجدات السوق وجاهزيتها لاتخاذ تدابير إضافية في أي وقت، مستندة في ذلك إلى التوافق والتماسك بين الدول الأعضاء في منظمة أوبك والدول المشاركة من خارجها. ولم تجرِ على الأرجح أي تغييرات على السياسة الحالية خلال الاجتماع.

ولم تعدل أوبك+ سياستها الحالية لإنتاج النفط، إذ قالت السعودية وروسيا إنهما ستبقيان على تخفيضات الإمدادات الطوعية لدعم السوق. وبينما بدأ اجتماع وزراء أوبك + لمراجعة أسواق النفط العالمية، لم تظهر المجموعة أي علامات على تهدئة الارتفاع الذي جعل الأسعار تقترب من 100 دولار للبرميل.

وقال وزير الطاقة الأمير عبدالعزيز بن سلمان، الذي يرأس اللجنة الوزارية المشتركة لمراقبة إنتاج تحالف أوبك+، إن تخفيضات أوبك + ضرورية لتحقيق الاستقرار في السوق، ولم يتم استهداف الأسعار. وفي وقت سابق من يوم الأربعاء، قالت السعودية إنها ستواصل خفضا طوعيا قدره مليون برميل يوميا حتى نهاية عام 2023، في حين قالت روسيا إنها ستبقي على قيود التصدير الطوعية البالغة 300 ألف برميل يوميا حتى نهاية ديسمبر، كما أعلنت سابقا.

وتأتي تخفيضات الإمدادات السعودية والروسية بالإضافة إلى القيود السابقة المعلن عنها منذ أواخر عام 2022. ومن المقرر أن يعقد الاجتماع الكامل القادم لأوبك+ في نوفمبر. وأعلن مصدرٌ مسؤول في وزارة الطاقة أن المملكة العربية السعودية مستمرة في الخفض التطوعي، البالغ مليون برميل يوميًا، والذي بدأ تطبيقه في شهر يوليو 2023م، وتم تمديده لاحقاً وحتى نهاية شهر ديسمبر من عام 2023م وبذلك سيكون إنتاج المملكة في شهري نوفمبر وديسمبر القادمين، ما يقارب 9 ملايين برميل يوميًا.

وبيّن المصدر أنه ستتم مراجعة قرار هذا الخفض، الشهر القادم، للنظر في زيادة الخفض، أو زيادة الإنتاج، كما أوضح المصدر أن هذا الخفض هو بالإضافة إلى الخفض التطوعي الذي سبق أن أعلنت عنه المملكة في شهر أبريل من عام 2023م والممتد حتى نهاية شهر ديسمبر من عام 2024م. وأكد المصدر أن هذا الخفض التطوعي الإضافي، يأتي لتعزيز الجهود الاحترازية التي تبذلها دول أوبك بلس بهدف دعم استقرار أسواق البترول وتوازنها.

وارتفع للشهر الثاني على التوالي في سبتمبر، بقيادة زيادات في نيجيريا وإيران على الرغم من التخفيضات المستمرة التي

تنفذها السعودية وأعضاء آخرون في تحالف أوبك+ الأوسع لدعم أسواق النفط. وضخت منظمة البلدان المصدرة للبترول الشهر الماضي 27.73 مليون برميل يوميا، بزيادة 120 ألف برميل يوميا عن أغسطس. وارتفع الإنتاج في أغسطس للمرة الأولى منذ فبراير.

وقادت نيجيريا الارتفاع في سبتمبر، والتي تعاني من سرقة النفط الخام وانعدام الأمن في منطقتها المنتجة للنفط. كما ضخت إيران، التي تعزز الإمدادات على الرغم من العقوبات الأميركية، المزيد، حيث وصل الإنتاج إلى أعلى مستوى منذ عام 2018.

وحققت نيجيريا دفعة كبيرة في الصادرات في سبتمبر دون أي انقطاع كبير في الشحنات، وفقا لبيانات الشحن والمصادر، مما أدى إلى زيادة الإنتاج بمقدار 110 آلاف برميل يوميا. وتستهدف البلاد المزيد من التعافي بحلول العام المقبل.

لكن، ثاني أكبر زيادة جاءت من إيران، مما رفع الإنتاج إلى 3.15 مليون برميل يوميا. وهذا هو الأعلى منذ عام 2018، وهو العام الذي أعادت فيه واشنطن فرض العقوبات على إيران، وفقا لأرقام منفصلة من أوبك. وقال محللون إن ارتفاع الصادرات الإيرانية يبدو أنه نتيجة لنجاح إيران في التهرب من العقوبات الأميركية وتقدير واشنطن في تطبيقها بينما يسعى البلدان إلى علاقات أفضل.

وارتفع إنتاج أعضاء أوبك العشرة الخاضعين لاتفاقات خفض الإمدادات أوبك+، بمقدار 80 ألف برميل يوميا. وحافظت المملكة العربية السعودية وأعضاء الخليج الآخرون على التزام قوي بالتخفيضات المتفق عليها والتخفيضات الطوعية الإضافية. وأبقت السعودية، أكبر مصدر للنفط، إنتاجها في شهري أغسطس وسبتمبر بالقرب من تسعة ملايين برميل يوميا، إذ مددت المملكة خفضا طوعيا للإنتاج قدره مليون برميل يوميا لتوفير دعم إضافي للسوق.

وزاد العراق والإمارات العربية المتحدة إنتاجهما قليلا، في حين أظهرت الإمدادات الأنجولية أكبر انخفاض في المجموعة بمقدار 50 ألف برميل يوميا بسبب انخفاض الصادرات. ولا يزال إنتاج أوبك أقل من الكمية المستهدفة بنحو 700 ألف برميل يوميا، ويرجع ذلك أساسا إلى افتقار نيجيريا وأنجولا إلى القدرة على ضخ القدر المتفق عليه.

وقال بوب ماكنالي، رئيس مجموعة رابيدان للطاقة والمسؤول السابق في البيت الأبيض: «إن سوق النفط تتعرض لضغوط شديدة - ولكن هناك المزيد من الشح في المستقبل». «كل شيء يعتمد حقًا على ما تفعله المملكة العربية السعودية.»

وخفضت الرياض الإنتاج بمقدار مليون برميل يوميًا في يوليو، مما أدى إلى تعميق التخفيضات السابقة التي تم إجراؤها بالاشتراك مع أوبك + ونقل الإنتاج إلى أدنى مستوى له في عامين عند نحو 9 ملايين برميل يوميًا. والتزمت بالحفاظ على هذا الحد حتى نهاية العام. وتعهدت روسيا بخفض أكثر تواضعا لصادراتها بمقدار 300 ألف برميل يوميا.

وقال زعيما أوبك+ إنهما سيراجعان القرار كل شهر، لكن لا توجد توقعات تذكر بأي تغييرات ناجمة عن اجتماع اللجنة

هذا الأسبوع. لا يشارك معظم أعضاء أوبك+ في تخفيضات الإنتاج الإضافية التي أدت إلى ارتفاع الأسعار، مما يعني أن أي تعديلات يقوم بها السعوديون وروسيا سيتم الإعلان عنها في بيانات منفصلة.

وقال وزير الطاقة الإماراتي سهيل المزروعي إن منظمة أوبك + خسرت 4 ملايين برميل يوميا على مدى السنوات الثلاث الماضية بسبب نقص الاستثمار وإن هذا الحجم لن يعود. وقال إن المنظمة متفائلة بشأن الطلب على النفط لهذا العام و2024. وقال إن الإمارات قررت تسريع خطتها للتوسع في مجال المنبع لتصل إلى 5 ملايين برميل يوميا بحلول عام 2027 من أجل تعويض فقدان الإمدادات من المنتجين الآخرين، وإن نية المجموعة هي تشجيع الاستثمار في الإمدادات الجديدة.

وتتوقع مجموعة جولدمان ساكس أن تستعيد المملكة العربية السعودية الإمدادات لمنع الأسعار من الارتفاع إلى ما هو أبعد من 105 دولارات للبرميل، في حالة تآكل الاستهلاك. وقفز النفط صوب 100 دولار للبرميل لخام برنت، وهو أعلى مستوى منذ 2022، إذ يفوق نقص الإمدادات الناجم جزئيا عن تخفيضات إنتاج أوبك+ وارتفاع الطلب المخاوف بشأن التضخم العنيد وضعف النمو الاقتصادي.

وفي الوقت الحالي على الأقل، لدى زعماء أوبك + سبب للحفاظ على قبضتهم على الإمدادات في مكانها. وارتفع خام برنت، وهو المعيار الدولي، إلى مستوى 97 دولارًا للبرميل خلال عشرة أشهر الأسبوع الماضي، لكنه انخفض منذ ذلك الحين إلى ما يقرب من 90 دولارًا في لندن وسط مخاوف بشأن قوة الاقتصاد العالمي.

كما شدد الاجتماع على إعادة تأكيد وتوسيع ولاية لجنة المراقبة الوزارية المشتركة وأعضائها، لمراجعة أوضاع سوق النفط العالمية عن كثب، ومستويات إنتاج النفط، ومستوى التوافق مع اتفاقية اعلان التعاون، بمساعدة اللجنة الفنية المشتركة وأمانة أوبك، وسيتم عقد اللجنة كل شهرين.

كما تقرر عقد الاجتماع الوزاري لمنظمة أوبك وخارجها كل ستة أشهر وفقًا لمؤتمر أوبك العادي المقرر. إضافة إلى منح لجنة المراقبة الوزارية المشتركة سلطة عقد اجتماعات إضافية، أو طلب اجتماع وزاري لتحالف أوبك+ في أي وقت لمعالجة تطورات السوق، كلما اقتضت الضرورة.

وأوصى الاجتماع بالتأكيد على ضرورة مراقبة مطابقة اتفاقية اعلان التعاون بين دول تحالف أوبك+ مع الأخذ في الاعتبار إنتاج النفط الخام، بناءً على المعلومات الواردة من مصادر ثانوية، ووفقًا للمنهجية المطبقة في الدول الأعضاء في منظمة أوبك.

وطالب الاجتماع بإعادة التأكيد على الأهمية الحاسمة للالتزام بالمطابقة الكاملة، والاشتراك في مفهوم التعويض من قبل تلك الدول التي تنتج فوق مستوى الإنتاج المطلوب وفقًا للجدول المرفق، بالإضافة إلى مستويات الإنتاج التي تم تحديدها بالفعل.

وتقرر عقد الاجتماع الوزاري السادس والثلاثين لأوبك وغير الأعضاء في منظمة أوبك يوم الأحد 26 نوفمبر 2023 في فيينا.

وتضخ أوبك + نحو 40 % من الخام العالمي، مما يعني أن قراراتها السياسية يمكن أن يكون لها تأثير كبير على أسعار النفط. ونفذت أوبك + بالفعل خفضًا قدره مليوني برميل يوميًا تم الاتفاق عليه العام الماضي ويمثل 2 % من الطلب العالمي. وفي أبريل، وافقت أيضًا على خفض طوعي مفاجئ قدره 1.6 مليون برميل يوميًا بدأ سريانه في مايو حتى نهاية عام 2023.

وكان وزير الطاقة صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان قد ترأس اجتماع اللجنة الوزارية المشتركة لمراقبة الإنتاج في تحالف إوبك+، أمس الأربعاء وقالت منظمة أوبك ان قرارتها تبنى على اعتبارات السوق فقط، حيث أكد المتعاملون في السوق والصناعة البترولية أنها كانت الإجراءات الضرورية والصحيحة لتحقيق استقرار أسواق البترول العالمية، والتزامًا بنهج الاستباقية والمبادرة، أكدت الدول الأعضاء في أوبك +، مجددًا، استعدادها للاجتماع في أي وقت، واتخاذ المزيد من الإجراءات الفورية لمعالجة أي تطورات في السوق، لدعم توازن أسواق البترول واستقرارها، متى ما تطلب الأمر.

وفي اعقاب إعلان خفض مليوني برميل يومياً من قبل تحالف أوبك + حتى نهاية العام، كان وزير الطاقة صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان، قد أكد التزام المملكة بتحسين الاقتصاد العالمي وان أوبك+، والتي تسيطر على نحو 45 % من الإمدادات العالمية، ستبقى كقوة أساسية لاستقرار اقتصادات العالم، وإن حجم حالة عدم اليقين التي نمر بها حاليا غير مسبوقة، وحول الأثر الحقيقي لخفض الإنتاج، توقع أن يكون بين مليون إلى 1.1 مليون برميل يومياً بالنظر إلى أن بعض الدول تنتج حالياً أقل من حصتها المنصوص عليها في آخر اتفاق.

وأكد وزير الطاقة على أهمية «التصرف المسبق» لمواجهة حالة عدم اليقين»، كما أكد على مواصلة القيام بالالتزامات المطلوبة لتحسين الاقتصاد العالمي، وأن لجوء الدول المستهلكة للاحتياطيات الاستراتيجية هو قرار سيادي. وقال الأمير عبد العزيز إن علينا توخي الحذر والبقاء صادقين حيال قدرتنا على توقع المستقبل، وإن ما نقوم به بشكل أساسي لكل مصدري النفط حتى خارج أوبك +. وكان وزير الطاقة الأمير عبدالعزيز بن سلمان قد أوضح بان قرار خفض الإنتاج «هو تعبير عن استعدادنا لاستخدام كل الأدوات التي لدينا، ويُظهر هذا التعديل اليسير أننا متيقظين واستباقيين ومبادرين عندما يتعلق الأمر بدعم استقرار الأسواق وكفاءة أدائها لمصلحة المشاركين في السوق والصناعة البترولية».

تراجع طفيف في أسعار النفط وارتفاع أسعار الفائدة

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

تراجعت أسعار النفط أمس الأربعاء، إذ طغت مخاوف الطلب الناجمة عن الرياح المعاكسة على الاقتصاد الكلي على إعلان السعودية مواصلة تخفيضات إنتاج الخام حتى نهاية 2023.

وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت 58 سنتا، بما يعادل 0.64 بالمئة، إلى 90.34 دولارا للبرميل، في حين نزل خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 66 سنتا، أو 0.74 بالمئة، إلى 88.57 دولارا للبرميل. وتم تداول كلا العقدين أقل بأكثر من دولار واحد من سعر التسوية يوم الثلاثاء عند أدنى مستوياتهما خلال اليوم الأربعاء، مع انخفاض خام برنت إلى 89.83 دولارًا للبرميل، وخام غرب تكساس الوسيط إلى 88.11 دولارًا للبرميل.

ولا تزال أسعار النفط تحت ضغط بسبب مخاوف الطلب الناجمة عن الرياح المعاكسة للاقتصاد الكلي. وقالت فيونا سينكوتا المحللة في سيتي إندكس: «تستأنف أسعار النفط تراجعها وسط مخاوف بشأن ارتفاع أسعار الفائدة لفترة أطول، مما يضر بتوقعات الطلب ومع تطلع المستثمرين إلى اجتماع أوبك».

وأكدت وزارة الطاقة السعودية يوم الأربعاء أنها ستواصل خفضها الطوعي لإمدادات النفط الخام بمقدار مليون برميل يوميا حتى نهاية العام الجاري. وقالت روسيا إنها ستواصل تخفيضاتها الحالية لصادرات النفط الخام البالغة 300 ألف برميل يوميا حتى نهاية العام، وستقوم بمراجعة خفض الإنتاج الطوعي البالغ 500 ألف برميل يوميا، والذي تم إلغاؤه في أبريل، في نوفمبر.وذكرت وكالة تاس الحكومية يوم الأربعاء نقلا عن وزير الطاقة الروسي نيكولاي شولغينوف أن روسيا تناقش أيضا السماح جزئيا بتصدير الوقود «على جميع المستويات». وقد تكون روسيا مستعدة لتخفيف الحظر على الديزل في الأيام المقبلة، وفقا لتقرير كوميرسانت اليومي يوم الأربعاء نقلا عن مصادر لم تحددها.

ومن الممكن أن يؤثر ارتفاع الدولار الأميركي أيضًا على معنويات المستثمرين. وقال جون إيفانز، المحلل في بي في إم، إن قوة الدولار الحالية هي «ارتفاع سيستمر في مطاردة جميع الأسواق بما في ذلك النفط، حتى عندما تكون هناك، كما هو الحال الآن، خلفية أساسية مقنعة». وباعتباره العملة التجارية للنفط، فإن الدولار القوي يجعل النفط مكلفًا نسبيًا لحاملي العملات الأخرى، مما قد يضعف الطلب.

وقال محللو بنك ايه ان زد، في مذكرة للعملاء، تراجعت أسعار النفط أمس الأربعاء قبل اجتماع لجنة وزراء أوبك+ لمراقبة انتاجها، إذ وزنت السوق توقعات شح الإمدادات في مقابل مخاوف من أن يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى تقليص الطلب على الوقود.

وأظهرت بيانات ليلة الثلاثاء أن فرص العمل في الولايات المتحدة زادت بأكبر قدر في أكثر من عامين، مما أدى إلى ارتفاع حاد آخر في عوائد سندات الخزانة. وتعرضت أسعار النفط القياسية لضغوط أيضا بسبب المخاوف من أن يؤدي ارتفاع الدولار إلى إضعاف الطلب لأنه يجعل النفط أكثر تكلفة على حائزي العملات الأخرى.

وقال يب جون رونغ، محلل السوق لدى أي جي: «يُعتبر سوق العمل المرن يوفر مجالًا أكبر لمجلس الاحتياطي الفيدرالي لإبقاء أسعار الفائدة مرتفعة لفترة أطول». ومن المتوقع أن تبقي منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفائها، أو أوبك+، على سياسة الإنتاج دون تغيير في اجتماع أمس الأربعاء، بعد أن مدد العضوان السعودية وروسيا تخفيضات الإنتاج حتى نهاية العام.ومن المتوقع أن ترفع السعودية سعر البيع الرسمي لشهر نوفمبر للخام العربي الخفيف إلى آسيا للشهر الخامس على التوالي، فيما يتوقع المشاركون في السوق أن تظل إمدادات الخام المتوسط الكبريت محدودة.

وقال بريان مارتن ودانيال هاينز المحللان في بنك ايه ان زد، في مذكرة: «إن انعكاس أسعار النفط الأخير قد يكون سبباً لإبقاء الكارتل على تخفيضات الإمدادات دون تغيير في اجتماع المراجعة يوم الاربعاء».

في هذه الأثناء، قال مسؤول نفطي عراقي إن المحادثات لاستئناف صادرات النفط العراقي عبر خط أنابيب للنفط الخام يمر عبر تركيا لا تزال مستمرة، وذلك بعد يوم واحد من إعلان تركيا أن العمليات ستبدأ مرة أخرى هذا الأسبوع بعد توقف دام ستة أشهر تقريبًا. وذكرت صحيفة كوميرسانت الروسية اليومية نقلا عن مصادر لم تسمها، أن الحكومة الروسية مستعدة لرفع الحظر الذي فرضته على صادرات الديزل جزئيا في الأيام المقبلة.

كما يراقب المستثمرون عن كثب العرض والطلب في الولايات المتحدة. وأظهرت بيانات الصناعة انخفاض مخزونات الخام بنحو 4.2 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 29 سبتمبر، وفقًا لمصادر السوق نقلاً عن أرقام معهد البترول الأميركي يوم الثلاثاء.

ومن المقرر أن تصدر الحكومة الأميركية بيانات المخزونات يوم الأربعاء. فيما قدر محللين أن مخزونات الخام انخفضت في المتوسط بنحو 500 ألف برميل في الأسبوع المنتهي في 29 سبتمبر.

وقالت انفيستنق دوت كوم، استقرت أسعار النفط قبل مراجعة أوبك + لسوق الخام العالمية والتحديث الأسبوعي للمخزونات الأميركية. ولم يتغير خام غرب تكساس الوسيط كثيرًا بالقرب من 89 دولارًا للبرميل، بعد أن تأرجح المؤشر الأميركي بأكثر من 2.50 دولار للبرميل يوم الثلاثاء قبل أن يغلق على ارتفاع متواضع.

واجتمعت لجنة المراقبة الوزارية المشتركة التابعة لتحالف أوبك+ عبر الإنترنت في وقت لاحق من يوم الأربعاء، لكن المندوبين لا يتوقعون أن توصي اللجنة بأي تغيير في السياسة حيث تقود المملكة العربية السعودية وروسيا قيود الإنتاج.

وفي الولايات المتحدة، في هذه الأثناء، ستصدر الحكومة أرقامًا عن مخزونات النفط الخام على خلفية الانخفاض السريع في المخزونات، بما في ذلك مركز التخزين في كوشينغ. وأظهرت تقديرات معهد البترول الأميركي الممول من الصناعة، والتي

صدرت يوم الثلاثاء، زيادة متواضعة في موقع أوكلاهوما الأسبوع الماضي، لكنها تراجعت على المستوى الوطني، وفقًا لأشخاص مطلعين على الأرقام.في وقت، ارتفع النفط منذ منتصف يونيو، حيث أدت تخفيضات إمدادات أوبك + إلى تشديد السوق، مع انخفاض المخزونات وتشير الفواصل الزمنية التي تتم مراقبتها على نطاق واسع إلى زيادة المنافسة على البراميل الفورية. وقد واجه هذا الارتفاع -الذي أعاد إشعال الحديث عن أن الأسعار قد تصل إلى 100 دولار للبرميل- مقاومة في الجلسات الأخيرة حيث يخشى المستثمرون أن الاحتياطي الفيدرالي قد لا ينتهي من رفع أسعار الفائدة، في حين أن ارتفاع الدولار أدى أيضًا إلى جعل السلع الأساسية أكثر تكلفة بالنسبة لمعظم المشترين.

وقال أديلايد تيمبريل، محلل مجموعة ايه ان زد القابضة، في مذكرة، إن أسعار النفط الخام انخفضت مؤخرًا حيث أثارت احتمالات تشديد السياسة النقدية المخاوف بشأن الطلب. وأضاف أنه بالنسبة لأوبك+، فإن هذا الانعكاس «قد يكون سببا لإبقاء المنظمة على تخفيضات الإمدادات دون تغيير في مراجعة اليوم».

وكان التركيز أيضًا على تعديل محتمل للحظر الذي فرضته روسيا على شحنات الديزل. وتناقش موسكو تغييرات في القيود المفروضة على الإمدادات الخارجية من شأنها أن تسمح بالتصدير فقط من الشركات التي تنتج الوقود، مع إبقاء القيود سارية على غير المنتجين.

وتستمر مقاييس السوق التي تتم مراقبتها على نطاق واسع في تسليط الضوء على الظروف الصعبة، على الرغم من تراجعها في الجلسات الأخيرة. وكان الفارق الفوري لخام غرب تكساس الوسيط -الفرق بين أقرب عقدين له- هو 1.77 دولار للبرميل في حالة تخلف، وهو نمط صعودي. وذلك مقارنة بأقل من 70 سنتًا في نهاية أغسطس، وأكثر من دولارين في بعض الأوقات الأسبوع الماضي.

وأشار تيمبريل، محلل مجموعة ايه ان زد القابضة، بان النفط يتراجع وسط تدهور الأسواق العالمية مع تمديد قادة أوبك+ التخفيضات. وانخفض سعر النفط بسبب عمليات البيع في جميع أنحاء الأسواق المالية العالمية حيث أكدت المملكة العربية السعودية من جديد أنها ستواصل تخفيضات الإنتاج حتى نهاية العام.وانخفض خام غرب تكساس الوسيط إلى أقل من 89 دولارًا للبرميل. واجتمعت لجنة المراقبة الوزارية المشتركة التابعة لأوبك+ عبر الإنترنت في وقت لاحق من يوم الأربعاء، لكن السعودية وروسيا أعلنتا عن خطط لمواصلة القيود الإضافية حتى ديسمبر.

وفي الولايات المتحدة، في هذه الأثناء، ستصدر الحكومة أرقامًا عن مخزونات النفط الخام على خلفية الانخفاض السريع في المخزونات، بما في ذلك مركز التخزين في كوشينغ بولاية أوكلاهوما. وأظهرت تقديرات معهد البترول الأميركي الممول من الصناعة، والتي صدرت يوم الثلاثاء، زيادة متواضعة في الموقع الأسبوع الماضي، لكنها تراجعت على المستوى الوطني، وفقًا لأشخاص مطلعين على الأرقام. كما شهد خط أنابيب رئيس في الولايات المتحدة تدفقات أقل هذا الأسبوع.

وارتفع النفط منذ منتصف يونيو، حيث أدت تخفيضات الإمدادات التي فرضها التحالف إلى تشديد السوق، مع انخفاض المخزونات وتشير الفواصل الزمنية الرئيسة إلى زيادة المنافسة على البراميل الفورية. ومع ذلك، واجه الارتفاع مقاومة في الجلسات الأخيرة، حيث يشعر المستثمرون بالقلق من أن بنك الاحتياطي الفيدرالي قد لا ينتهي من رفع أسعار الفائدة،

مع ارتفاع الدولار مما يجعل السلع أكثر تكلفة بالنسبة لمعظم المشترين. كما أثرت المكاسب الكبيرة في عوائد سندات الخزانة الأميركية على المواد الخام.

وقال جون إيفانز، المحلل في شركة بي في إم للسمسرة في لندن: «يبلغ مؤشر الدولار الأميركي أعلى مستوياته منذ بداية العام، واستنادا إلى تصرفات وتعليقات البنوك المركزية ومساعيها لترويض التضخم، فإن العملة المميزة في العالم تتأرجح في ارتفاع سيستمر في مطاردة جميع الأسواق، بما في ذلك وكان التركيز أيضًا على تعديل محتمل للحظر الذي فرضته روسيا على شحنات الديزل. وتناقش موسكو تغييرات في القيود المفروضة على الإمدادات الخارجية من شأنها أن تسمح بالتصدير فقط من الشركات التي تنتج الوقود، مع إبقاء القيود سارية على غير المنتجين.

وتراجعت واردات آسيا من النفط الخام للشwهر الثاني على التوالي في سبتمبر، حيث قلصت صيانة المصافي الطلب وبدأ تأثير ارتفاع الأسعار في التأثير. وشهدت أكبر منطقة مستوردة في العالم وصول 24.95 مليون برميل يوميا في سبتمبر، بانخفاض عن 25.22 مليون في أغسطس.

وتتوقع المملكة العربية السعودية وروسيا أيضًا مجموعة من التحديات المختلفة خلال الفترة من أكتوبر إلى ديسمبر، والتي قد تجعل تكرار أداء السوق في الربع الثالث أمرًا صعبًا. وعلى الرغم من الرأي القائل بأن أوبك + قد لا تجري تغييرات على إنتاجها، يبدو أن الضغط يتزايد على السعوديين والروس للتخفيف من بعض تخفيضات الإنتاج من أجل الحصول على ما يكفي من النفط للشحنات المقرر تسليمها في نهاية العام.

وبالفعل، بلغت واردات الهند من النفط السعودي أقل من 500 ألف برميل يوميا في سبتمبر - وهو أدنى مستوى منذ ما يقرب من عقد من الزمن. البيانات الصينية المختلطة. وفيما يتعلق بالصين، لاحظ محللو الطاقة في مجموعة أي ان جي البنكية والخدمات المالية، في مذكرة، أنه بينما عاد مؤشر مديري المشتريات التصنيعي الصيني إلى منطقة التوسع في سبتمبر للمرة الأولى منذ مارس، «قال السعوديون إنه لا يزال هناك قلق بشأن الطلب الصيني».وأظهرت بيانات رسمية يوم السبت أن نشاط المصانع في الصين توسع للمرة الأولى منذ ستة أشهر في سبتمبر، مما يضيف إلى سلسلة من المؤشرات التي تشير إلى أن ثاني أكبر اقتصاد في العالم قد بدأ في الاستقرار. ومع ذلك، كان مسح القطاع الخاص يوم الأحد أقل تشجيعا، حيث أظهر أن نشاط المصانع في البلاد توسع بوتيرة أبطأ في سبتمبر.

والواقع أن التعافي الدائم في الاقتصاد الصيني يتأخر بسبب ركود العقارات، وهبوط الصادرات، وارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، مما يثير المخاوف من ضعف الطلب على الوقود. وبالتالي، قد يحتاج السعوديون إلى إنتاج المزيد في أكتوبر -ليس نفس ما ضخوه في سبتمبر، وبالتأكيد ليس أقل- لإبقاء الصين والهند والعملاء المهمين الآخرين سعداء.

«أوبك +» تقيم ظروف السوق من كثب .. الإبقاء على سياسة الإنتاج النفطي دون تغيير

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

أبقت لجنة المراقبة الوزارية المشتركة التابعة لـ«أوبك +»، خلال اجتماعها الـ50 أمس، على سياسة إنتاج النفط الحالية للمجموعة دون تغيير، بعد أن قالت السعودية وروسيا «إنهما ستواصلان الخفض الطوعي للإمدادات لدعم السوق».
واجتمع وزراء من منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك» وحلفاء بقيادة روسيا، فيما يعرف بـ«أوبك +»، عبر الإنترنت.
ويمكن للجنة الدعوة إلى اجتماع كامل لـ«أوبك +» إذا لزم الأمر.
وجاء في بيان أصدرته «أوبك» بعد الاجتماع أن «اللجنة ستواصل تقييم ظروف السوق من كثب»، وأنها تعرف بالتخفيضات السعودية والروسية للإنتاج، مؤكدة على جميع الدول المشاركة تحقيق المطابقة الكاملة والالتزام بآلية التعويض.
وأفادت اللجنة من جديد بالتزام الدول الأعضاء بإعلان التعاون الذي يمتد حتى نهاية 2024 على النحو المتفق عليه في الاجتماع الوزاري الـ35 لمنظمة أوبك وخارجها المنعقد في 4 يونيو 2023.
كما أعربت اللجنة في بيانها عن تقديرها ودعمها الكامل لجهود السعودية الرامية إلى دعم استقرار سوق النفط، وجددت تقديرها لخفض المملكة الطوعي الإضافي بمقدار مليون برميل يوميا وتمديده حتى نهاية العام الجاري. كما أقرت اللجنة قيام الاتحاد الروسي بتمديد تخفيضه الطوعي الإضافي للصادرات بمقدار 300 ألف برميل يوميا حتى نهاية ديسمبر 2023.
وأشار البيان إلى أنه من المقرر عقد الاجتماع المقبل للجنة «الـ51» في 26 نوفمبر المقبل.
ورحب محللون نفطيون بإعلان تحالف «أوبك +» بقيادة السعودية وروسيا أنهما ستبقيان على تخفيضات الإمدادات في نوفمبر المقبل، مشيرين إلى أن التوقعات السابقة كانت ترجح عدم إجراء أي تغييرات خلال هذا الاجتماع ولذا مالت أسعار النفط إلى الاتجاه الهبوطي.
وسلطوا الضوء على إعلان السعودية مواصلة خفض إنتاجها من الخام بمقدار مليون برميل يوميا إضافية في نوفمبر وديسمبر، بينما قالت روسيا «إنها ستواصل خفض إنتاجها من النفط الخام بمقدار 300 ألف برميل يوميا حتى نهاية العام الجاري».
وفي هذا الإطار، يقول سلطان كورالي المحلل الألباني ومختص شؤون الطاقة والمصارف «إن اجتماع لجنة المراقبة الوزارية المشتركة التابعة لـ(أوبك +) جاء في إطار إجراء مناقشة منتظمة لتطورات سوق النفط»، موضحا أن التوقعات المسبقة رجحت بالفعل أنه لن يتم إجراء أي تغييرات على القرارات المتعلقة بالإمدادات خلال هذا الاجتماع.
وأوضح أن النفط الخام شهد مكاسب كبيرة في الربع الثالث حيث صعد خام غرب تكساس الوسيط بنسبة 28.5 في المائة على أساس سنوي وخام برنت بنسبة 27.2 في المائة، لافتا إلى أنه في المقابل شهد الدولار ارتفاعا قويا لكن التشديد المستمر في أسواق النفط أدى إلى التصدي لتأثيره في أسعار النفط.

من جانبه، يرى أندريه يانييف المحلل البلغاري والباحث في شؤون الطاقة أن تقارير دولية تتوقع ارتفاعا محدودا في أسعار النفط على المدى القريب في ضوء اتساع المخاوف في السوق النفطية من أن ارتفاع الأسعار قد يؤدي إلى انخفاض الطلب على النفط الخام والوقود.

بدورها، تقول ليندا تسيلينا مدير المركز المالي العالمي المستدام، «إن سوق النفط الخام تتعرض للعبة شد الحبل المستمرة بين تحسن أساسيات السوق وبين الشكوك التي تلوح في الأفق في الاقتصاد العالمي، ما سارع وتيرة التقلبات السعرية».

من ناحية أخرى فيما يخص الأسعار، تراجعت أسعار النفط الأربعاء 4 أكتوبر قبل اجتماع لجنة من وزراء تحالف «أوبك +» إذ توازن السوق بين توقعات نقص الإمدادات ومخاوف من أن يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى خفض الطلب على النفط.

وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت ستة سنتات إلى 90.86 دولار للبرميل بحلول الساعة 03:45 بتوقيت جرينتش، في حين هبط خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي خمسة سنتات إلى 89.18 دولار للبرميل.

وأظهرت بيانات الثلاثاء زيادة فرص العمل في الولايات المتحدة بأكبر قدر في أكثر من عامين ما أدى إلى ارتفاع حاد في عوائد السندات الأمريكية.

وبجانب المخاوف من بقاء أسعار الفائدة مرتفعة لبعض الوقت، تعرض النفط لضغوط بسبب المخاوف من أن تؤدي قوة الدولار إلى إضعاف الطلب، لأنها تجعل الخام أكثر تكلفة لحائزي العملات الأخرى.

وقال يب جون رونج محلل السوق في «آي.جي»، «توفر قوة سوق العمل مجالا أكبر للفيدرالي الأمريكي لإبقاء أسعار الفائدة مرتفعة لفترة أطول».

في الوقت نفسه، قال مسؤول نفطي عراقي «إن المحادثات لاستئناف صادرات النفط العراقي من خط أنابيب يمر عبر تركيا لا تزال مستمرة»، وذلك بعد يوم واحد من إعلان تركيا أن العمليات ستبدأ مرة أخرى هذا الأسبوع بعد توقف استمر نحو ستة أشهر.

ويراقب المستثمرون أيضا من كثب العرض والطلب في الولايات المتحدة. وأظهرت بيانات القطاع انخفاض مخزونات الخام بنحو 4.2 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 29 سبتمبر، وفقا لمصادر السوق نقلا عن أرقام معهد البترول الأمريكي.

وصدرت بيانات الحكومة الأمريكية عن المخزونات، إذ يشير متوسط توقعات ثمانية محللين استطلعت «رويترز» آراءهم إلى تراجع مخزونات الخام نحو 500 ألف برميل في الأسبوع المنتهي في 29 سبتمبر.

من جانب آخر، تراجعت سلة خام أوبك وسجل سعرها 93.56 دولار للبرميل الثلاثاء مقابل 94.99 دولار للبرميل في اليوم السابق.

وقال التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول أوبك أمس، «إن سعر السلة التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء في المنظمة حقق ثالث انخفاض على التوالي، وإن السلة خسرت نحو دولار واحد مقارنة باليوم نفسه من الأسبوع الماضي الذي سجلت فيه 94.47 دولار للبرميل.

الغاز الروسي يعزز موقعه في دول أوروبا .. تعقيدات في إيجاد بديل مع اقتراب الشتاء الاقتصادية

زادت دول الاتحاد الأوروبي كميات الغاز الطبيعي المسال الروسي التي تشتريها رغم الحرب في أوكرانيا، ما يعكس تعقيدات إيجاد بديل لمصدر الطاقة الحيوي هذا مع اقتراب فصل الشتاء.

وبعد بدء الحرب في فبراير 2022، قلصت موسكو بشكل حاد من صادرت الغاز عبر الأنابيب إلى الاتحاد الأوروبي، ما دفع دوله الـ27 للبحث عن مصادر بديلة في ظل اعتمادها على الوقود التقليدي.

واستثمرت دول الاتحاد في البنى التحتية لموانئها، وزادت العام الماضي كميات الغاز الطبيعي المسال التي تشتريها بنسبة 70 في المائة. وتشكل الولايات المتحدة مصدر 40 في المائة من كميات هذا الغاز المنقول عبر السفن.

لكن الدول الأوروبية زادت أيضا من كميات الغاز الطبيعي المسال الروسي، خصوصا عبر «توتال إينرجي» الفرنسية التي استثمرت بشكل كبير في سيبيريا، وفقا لـ«الفرنسية».

ويستثنى الغاز من العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الدول الغربية على روسيا بسبب الحرب، لكن نسبته من إجمالي الواردات الأوروبية تراجعت خلال العامين الماضيين. وبات الغاز الروسي (عبر الأنابيب أو الطبيعي المسال) يشكل 15 في المائة فقط من إجمالي وارداته إلى الاتحاد الأوروبي في الأشهر السبعة الأولى من هذا العام، مقابل 24 في المائة في 2022 و45 في المائة في 2021.

لكن هذا التراجع الإجمالي لا يعكس صورة فعلية بشأن الغاز الطبيعي المسال من روسيا، إذ بلغت كمياته 12.4 مليار متر مكعب خلال الأشهر السبعة الأولى من العام (17 في المائة من إجمالي الواردات الأوروبية)، مقابل 19.3 مليار طوال 2022 و13.5 مليار في 2021.

وشكل الغاز الطبيعي المسال نصف كمية الغاز التي استوردها الاتحاد الأوروبي من روسيا بين يناير ويوليو، مقابل الربع في 2022.

وقال قدري سيمسون المفوض الأوروبي للطاقة في وارسو: «يمكننا ويتوجب علينا تقليص واردات الغاز الطبيعي المسال الروسي وصولا إلى إلغائها بالكامل. أحض الشركات والدول الأعضاء على القيام بدورها».

وتبدو دول الاتحاد مستعدة للشتاء، إذ إن مخزوناتها من الغاز امتلأت بنسبة 90 في المائة بدءا من منتصف أغسطس، وجددت تأكيد خفض الاستهلاك.

وقال فاتح بيرول المدير التنفيذي للوكالة الدولية للطاقة في 18 سبتمبر: «نحن في وضع أفضل» هذا العام، مبقيا على حذره نظرا لأن شتاء 2023 قد يكون «أشد من العام الماضي».

ودعت منظمة «جلوبال ويتنس» غير الحكومية في أغسطس «الحكومات إلى إعداد خطة طوارئ لوضع حد لتجارة الغاز الروسي، مؤكدة أن واردات أوروبا من الغاز الروسي هي أعلى فعليا من المعلن رسميا.

لكن الخبراء يرون أنه من الصعوبة بمكان أن تستغني القارة عن الغاز الروسي بشكل فوري.

وقال سيموني تاليابيترا الباحث في معهد بروجل: «ثمة واقع تجاري: للشركات الأوروبية عقود طويلة الأجل مع المزودين الروس»، ولا يمكنها بالتالي خفض الكميات التي تشتريها سوى بشكل تدريجي مع انتهاء مدة هذه العقود.

وأوضح أن الحل الوحيد لتجاوز هذه العقبة هو حظر واردات الغاز الطبيعي المسال الروسي أو خفض كمياته إلى مستوى

متفق عليه وفق منصة مشتركة وسقف للسعر، وبالتالي تقليص اعتماد أوروبا على مزود غير موثوق به يشكل خطرا جيوسياسيا على التكتل القاري.

وتابع «حتى في حال توقف شراء أي غاز طبيعي مسال من روسيا بدءا من أكتوبر، يمكن لأوروبا تمرير الشتاء بسبب تراجع الطلب (على هذه المادة) من الصين»، ما يخفف من الضغوط على سوق الغاز العالمية ويتيح للقارة إيجاد مصادر بديلة للطاقة.

وفي حين يسهل تحويل وجهة الغاز الطبيعي المسال المنقول عبر السفن، لا تزال الكميات المعروضة عالميا «محدودة»، والمشاريع الجديدة المرتقبة «لن تبصر النور قبل أعوام»، وفق معز عجمي الخبير في «إي آي».

وفي حال أرادت أوروبا استبدال الغاز الطبيعي المسال الروسي بآخر من الولايات المتحدة أو قطر، ستصبح تكلفة هذا المصدر أعلى، إذ ستضطر لدفع مبالغ أكبر نظرا لأن المسافة الفاصلة بين القارة الأوروبية وهذين البلدين، هي أطول من التي تفصلها عن روسيا.

وإلى الآن، لم يطرح حظر الغاز الروسي بالكامل على طاولة البحث الأوروبية، إلا أن احتمال الإجازة للدول الأعضاء تقليص الكميات التي تشتريها مدرج ضمن تشريع أوروبي بشأن أسواق الغاز تتم دراسته في الوقت الراهن.

وسبق لدول أوروبية عدة أن خفضت مشترياتها من الغاز الطبيعي المسال الروسي في 2022، مثل البرتغال والسويد وغيرها، في حين أن دولا أساسية مثل فرنسا وإسبانيا وبلجيكا زادتها بنسبة 55 في المائة، وفق مركز «آي إي إي إف أيه» البحثي.

الصين تنتقد التحقيق الأوروبي بشأن دعم السيارات الكهربائية: يعطل بشكل خطير سلاسل التوريد الاقتصادية

انتقدت بكين التحقيق الذي أطلقته المفوضية الأوروبية بشأن دعم السيارات الكهربائية في الصين قائلة «إنه يعتمد فقط على الافتراضات، ويفتقر إلى الأدلة الكافية»، بحسب بيان صادر عن وزارة التجارة الصينية.

وقال البيان أمس، «إن الصين تعرب عن استيائها الشديد من هذه الخطوة، التي ستعطل بشكل خطير سلسلة توريد السيارات العالمية وستؤثر سلبا في العلاقات الاقتصادية بين الصين والاتحاد الأوروبي»، بحسب وكالة «بلومبيرج» للأنباء.

وأضاف البيان أن «الصين ستولي اهتماما وثيقا بالتحقيق الذي يجريه الاتحاد الأوروبي وستحمي الحقوق والمصالح المشروعة للشركات المحلية بقوة».

يشار إلى أن المفوضية الأوروبية بدأت تحقيقا رسميا بشأن الاتهامات الموجهة إلى شركات صناعة السيارات الكهربائية الصينية بالحصول على دعم حكومي غير قانوني بما ينتهك قواعد المنافسة الحرة ومكافحة الاحتكار».

وأفادت المفوضية بأن الدليل المتاح «يظهر احتمال حدوث زيادة كبيرة في واردات السيارات المدعومة منخفضة الأسعار، وهو ما يمثل تهديدا كبيرا للصناعة الضعيفة بالفعل في الاتحاد الأوروبي». وتشمل التحقيقات السيارات الكهربائية الجديدة والمصممة لنقل تسعة أشخاص أو أقل، في حين تم استبعاد الدراجات الكهربائية من التحقيق الحالي. ومن المنتظر الانتهاء من التحقيقات خلال 12 شهرا. وفي الشهر الماضي أعرب هي ليفنج، نائب رئيس وزراء الصين، عن «القلق والرفض القوي» للتحقيقات التي يجريها الاتحاد الأوروبي بشأن دعم السيارات الكهربائية الصينية.

وقال نائب رئيس الوزراء الصيني في مؤتمر صحافي مشترك مع فالديس دومبروفسكيس كبير مفاوضي الاتحاد الأوروبي التجاريين في بكين «نأمل أن يتحلى الاتحاد الأوروبي بالحذر ويبقي على هذه السوق حرة ومفتوحة».

وأشارت «بلومبيرج» إلى أن ليفنج هو أحد أكبر المسؤولين عن الشؤون الاقتصادية في الحكومة الصينية، وشغل في وقت سابق منصب رئيس هيئة التخطيط الاقتصادي الصينية.

وقال المسؤول الصيني «إن وجود سوق مفتوحة في الاتحاد الأوروبي يفيد المستهلكين الأوروبيين ويفيد التنمية الخضراء منخفضة الكربون في أوروبا ويفيد التعاون العالمي في مكافحة التغير المناخي». وأضاف أن «الصين تأمل أن يلغي الاتحاد الأوروبي القيود المفروضة على صادرات المنتجات التكنولوجية المتقدمة إلى السوق الصينية»، مشيرا إلى أن الصين ستشكل مجموعة عمل على مستوى نواب وزراء المالية مع الاتحاد الأوروبي.

في غضون ذلك، قالت الجمعية الصينية لمصنعي السيارات، في بيان بشأن التحقيق الذي يجريه الاتحاد الأوروبي فيما يخص دعم السيارات الكهربائية التي تصنع في الصين، «إن شركات السيارات الصينية مستعدة لتعزيز التعاون والحوار مع نظيراتها في التكتل من أجل حل المخاوف».

وأفادت الجمعية الصينية بأن التحقيق الذي يجريه الاتحاد الأوروبي بشأن السيارات الكهربائية الصينية، سيضر بالصناعة العالمية وسلاسل التوريد والجهود العالمية المبذولة من أجل تقليل انبعاثات الكربون». يشار إلى أن شركات تصنيع السيارات الصينية والأوروبية، لديها تاريخ حافل من التعاون، وستواصل تعميقه، بحسب ما ورد في البيان.

وأكدت الجمعية الصينية لمصنعي السيارات مجددا معارضتها للتحقيق، حيث قالت «إن سوق السيارات الكهربائية الصينية تواجه منافسة شرسة، وليست محمية من خلال الإعانات».

روسيا تعلن مواصلة الخفض الطوعي لصادراتها النفطية حتى نهاية ديسمبر

الشرق الأوسط

قال نائب رئيس الوزراء الروسي، ألكسندر نوفاك، اليوم الأربعاء، إن روسيا ستبحث، الشهر المقبل، إذا كانت ستزيد من خفضها الطوعي لإنتاج النفط، أم سترفع الإنتاج، لكنها ستواصل، بشكل منفصل، سياسة خفض الصادرات المتبَعة حالياً حتى نهاية العام.

وأقرّت روسيا خفضين منفصلين لإمدادات النفط، حيث قرّرت، في أبريل (نيسان)، خفض الإنتاج بواقع 500 ألف برميل يومياً حتى نهاية 2024، بينما قالت، في أغسطس (آب)، إنها ستخفّض الصادرات بما يعادل 300 ألف برميل يومياً حتى نهاية هذا العام. وقال نوفاك إن روسيا ستواصل الخفض الطوعي للصادرات بما يعادل 300 ألف برميل يومياً حتى نهاية ديسمبر (كانون الأول)، كما أُعلن سابقاً.

السفير النيجيري: نتضامن مع السعودية للحفاظ على استقرار أسواق الطاقة العالمية

الرياض: فتح الرحمن يوسف

الشرق الأوسط

شدد السفير النيجيري لدى السعودية، يحيى لاوال، على أن بلاده تتضامن مع السعودية في استراتيجيتها التي تدفع تحالف «أوبك+» إلى ضمان استمرارية استقرار أسواق الطاقة العالمية، كاشفاً عن مفاوضات ثنائية تجري حالياً حول أكثر من 12 اتفاقية ومذكرة تفاهم تعزيزاً للعلاقات الاستراتيجية والعمل المشترك.

وقال لاوال في حديث خاص لـ«الشرق الأوسط»: «إن أبوجا والرياض، كعضوين في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، يحافظان على تعاونهما الوثيق لصالح سوق النفط العالمية، حيث يعمل البلدان بشكل وثيق في إطار (أوبك+) للحفاظ على استقرار السوق وتحقيق سعر عادل». أضاف: «إن السعودية ونيجيريا منتجان مهمان للنفط، ولديهما شراكة قوية للحفاظ على استقرار سوق النفط، وهو أمر مهم للغاية بالنسبة للاقتصاد العالمي». وبحسب بيانات «أوبك» أنتجت نيجيريا 1.18 برميل يومياً في أغسطس (آب).

12 اتفاقية ومذكرة تعاون

وأشار لاوال إلى أن نيجيريا والسعودية تتفاوضان حالياً حول أكثر من 12 اتفاقية ومذكرة تفاهم في إطار لجنتهما الثنائية المشتركة، بصرف النظر عن الاتفاقية السائدة التي وقّعتها غرف التجارة والصناعة في البلدين، من شأنها تعظيم العمل المشترك وتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري.

كما شدّد على أن المفاوضات الجارية حالياً تصبّ في مساعٍ حثيثة، تستهدف تعميق التعاون في الكثير من المجالات، بما في ذلك الطاقة والنفط والغاز وحماية الاستثمار، فضلاً عن تجنب الازدواج الضريبي، والنقل، ومكافحة الفساد، وغسل الأموال والجرائم المالية، والتعليم، والاتجار بالبشر، والتعاون الأمني والدفاعي وقطاعات أخرى.

وبحسب السفير النيجيري، فإن العلاقات السعودية - النيجيرية شهدت مؤخراً تطوراً كبيراً في مختلف المجالات. إذ بدأ بعض المستثمرين السعوديين بالاستثمار في نيجيريا، خاصة في مجال التطوير العقاري والزراعة، حيث يأخذ مستوى التجارة اتجاهاً تصاعدياً، مشيراً إلى أنه في عام 2021، بلغت الصادرات السعودية إلى نيجيريا نحو 696.28 مليون دولار.

وأوضح أن الصادرات السعودية إلى نيجيريا تشمل المنتجات البتروكيميائية وغيرها من السلع تامة الصنع، بينما تصدّر نيجيريا المنتجات الزراعية والفحم وبعض السلع المنزلية. وإذ توقع أن تشهد التجارة الثنائية ارتفاعاً كبيراً في الفترة المقبلة، شدد لاوال على أن التغيير الإيجابي حدث بشكل واضح، حيث كانت التبادلات الاقتصادية بين البلدين منخفضة خلال

السنوات الماضية، وكانت تركز بشكل كبير على التجارة غير الرسمية، خاصة خلال موسم الحج.

وبحسب لاوال، فإن السعودية ونيجيريا تشتركان في تاريخ طويل من العلاقات يمتد إلى قرون قبل تأسيس البلدين، حيث ذهب النيجيريون إلى المملكة لأداء فريضة الحج ولأغراض تجارية، آملاً في تطويرها نحو آفاق أرحب مع توسيع التعاون الثقافي والاقتصادي والتجاري والاستثماري. وأبدى تطلعه إلى استكشاف مجتمع الأعمال في البلدين الفرص المتاحة للاستفادة من السوق الضخمة المتاحة في نيجيريا في مجالات الاستثمار والتجارة.

كما أشار إلى أن هناك الكثير من المزايا المشتركة التي يتم العمل عليها لصالح البلدين، في ظل المبادرات الجديدة ذات الاهتمام المشترك، موضحاً أن بلاده تضم أكثر من 220 مليون نسمة، تشكل قوة إنتاجية كبيرة. وختم قائلاً إن بلاده «تتمتع بإمكانات كبيرة وموارد متعددة، ولديها قوانين مشجّعة على الاستثمار».

وزير البترول لـ«الشرق»: زيادة واردات الغاز من إسرائيل لمصر 30% الفترة المقبلة

اقتصاد الشرق

أدى اتفاق الغاز المصري-الإسرائيلي الأوروبي لزيادة كميات الغاز الواردة من إسرائيل لمصر بنحو 40% منذ يناير 2021 وحتى الآن وستزيد بـ30% إضافية الفترة المقبلة وذلك بغرض التصدير، بحسب طارق الملا وزير البترول المصري في مقابلة مع «الشرق»، على هامش معرض «أديبك» في أبوظبي.

يخدم الغاز الإسرائيلي في الغالب السوق المحلية هناك، ويصدر جانب منه كذلك إلى الأردن ومصر التي تقوم بتسييل الغاز وتصديره إلى أوروبا.

بدأت إسرائيل في تصدير الغاز الطبيعي إلى مصر منذ يناير 2020 في إطار صفقة هي الأهم منذ اتفاقية كامب ديفيد للسلام بين البلدين عام 1979.

تسعى إسرائيل إلى زيادة الغاز المورد إلى مصر، إذ وافق الحكومة في مايو الماضي على خطة بناء خط أنابيب جنوب البلاد يمتد مسافة 65 كيلومتراً إلى الحدود مع مصر لنقل ستة مليارات متر مكعب من الغاز سنوياً.

سيرتفع الغاز الذي يصل إلى مصر من إسرائيل لنحو 1.050 مليار قدم مكعب يومياً بنهاية هذا العام من 800 مليون قدم مكعب في يوليو الماضي، وفق تصريحات مسؤول حكومي سابق لـ«الشرق».

لدى مصر محطتان لإسالة الغاز الطبيعي بطاقة إنتاجية 2.1 مليار قدم مكعب يومياً، وتعتمد الصادرات على فائض الإنتاج لديها وعلى الغاز الوارد من دول الجوار.

وأوضح وزير البترول أن معدل إنتاج مصر الحالي من الغاز هو نحو 6 مليارات قدم مكعب يومياً، واستقرار هذه المعدلات لنهاية السنة المالية الحالية «يخضع لالتزام الشركات بتنفيذ عمليات التطوير والتنمية للحقول والوصول لمستهدفات الإنتاج».

«غزة مارين»

توقّع الملا خلال المقابلة مع «الشرق» أن يتمّ إنجاز مشروع تنمية حقل «غزة مارين» خلال أقل من عامين، عبر تحالف شركات مصرية خاصة تقوده «إيجاس» الحكومية، بالشراكة مع جهات فلسطينية.

يحوي حقل «غزة مارين»، الواقع على بعد نحو 30 كيلومتراً من ساحل غزة بين حقلي الغاز العملاقين «لوثيان» و«ظُهر»، ما يزيد عن تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي، وهي كمية أكبر بكثير من احتياجات الأراضي الفلسطينية.

يُنظر إلى الحقل على أنه فرصة للسلطة الفلسطينية التي تعاني من نقص الأموال لأن تنضم إلى طفرة الغاز في شرق البحر المتوسط، مما يوفر مصدراً كبيراً للدخل لخفض اعتمادها على المساعدات الأجنبية والطاقة الإسرائيلية.

كانت فلسطين أوكلت لشركة «برتش غاز» مهمة تنقيب وتطوير الحقل عام 1999، لكن عمل الشركة توقف في 2002، بعد اندلاع الانتفاضة الثانية، واتخاذ رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق أرئيل شارون قراراً بوقف العمل في الحقل متهماً الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات بإمكانية تحويل عائدات الغاز لتمويل ما أسماه «الإرهاب».

صادرات الغاز

بلغت صادرات الغاز المسال المصري نحو 3 ملايين طن خلال النصف الأول من هذا العام، بحسب الملا، الذي أضاف أن بلاده ستعاود التصدير خلال أكتوبر الحالي بعد انتهاء فصل الصيف الذي تتوقف خلاله البلاد عن التصدير لتوفير الاحتياجات المحلية، متوقعاً ألا تقل كميات التصدير في النصف الأول من 2024 عما تحقق في 2023.

زادت صادرات مصر من الغاز الطبيعي 14.3% في 2022 إلى 8 ملايين طن مقابل 7 ملايين طن في 2021، وجنت من صادرات الغاز 8.4 مليار دولار في 2022، مقابل 3.5 مليار دولار في 2021 بزيادة 140%.

استمرت صادرات مصر من الغاز المسال حتى يونيو الماضي، قبل أن تتوقف البلد الطامحة في التحول إلى مركز إقليمي للغاز الطبيعي، عن التصدير في يوليو بعد أزمة «كهرباء» هي الأولى منذ 2014 التي تشهدها البلاد بسبب ارتفاع درجات الحرارة ونقص كميات الوقود اللازمة لتشغيل محطات الكهرباء بطاقتها المطلوبة.

صفقات أبوظبي

اتفقت الحكومة المصرية بشكل أولي في يوليو الماضي مع «أبوظبي التنموية القابضة» على بيع حصص تتراوح بين 25 و30% في الشركة المصرية لإنتاج الإيثيلين ومشتقاته «إيثيدكو»، والشركة المصرية لإنتاج الألكيل بنزين الخطي «إيلاب»، وشركة «الحفر المصرية» مقابل 800 مليون دولار.

الملا قال لـ«الشرق» اليوم بالمقابلة إن الصفقة ستنفذ قبل نهاية هذا العام بعد استيفاء بعض الإجراءات الورقية.

وأضاف أن صفقة الاندماج التي كانت ستعقد بين شركة «سيدي كرير للبتروكيماويات» و«إيثيدكو» سيتم تأجيلها بشكل مؤقت بسبب صفقة أبوظبي.

باكستان تقترب من الاتفاق مع أرامكو على بناء مصفاة نفط

دينا قدري

الطاقة

أعلنت باكستان أنها تتوقع وضع اللمسات الأخيرة على اتفاق مع شركة أرامكو السعودية لبناء مصفاة نفط خلال العام الجاري (2023)؛ إلّا إنه لم يرد أيّ تأكيد من قبل عملاقة النفط السعودي.

وكانت إسلام آباد تترقب اتفاقًا طال انتظاره بقيمة 10 مليارات دولار مع شركة النفط السعودية، لبناء مصفاة في منطقة هب بإقليم بلوشستان.

بالإضافة إلى ذلك، يستكشف مجلس تسهيل الاستثمار الخاص (SIFC) خيارات لتأمين ما يقرب من 7 مليارات دولار من السعودية، ومنحها حصصًا في مشروع ريكو ديغ للذهب والنحاس، بحسب المعلومات التي اطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة.

وأكدت المصادر أن الحوافز السياسية اللازمة قد جرت الموافقة عليها بموجب سياسة المصفاة الجديدة لعام 2023، التي تهدف إلى جذب الاستثمارات من المملكة العربية السعودية.

وقال مسؤول كبير: «من المتوقع أيضًا أن تشتري المملكة العربية السعودية حصصًا في مشروع ريكو ديغ بقيمة 7 مليارات دولار، من خلال نموذج المعاملات الممكنة، بمساعدة صندوق الثروة السعودي»، وفق ما نقلته منصة «جيو نيوز» (Geo News) المحلية.

اتفاقية بناء مصفاة نفط

وقّعت 4 شركات طاقة باكستانية مملوكة للدولة، في أواخر شهر يوليو/تموز 2023، مذكرة تفاهم مع شركة أرامكو السعودية، التي ستضخ حصة أولية تبلغ 30% في مشروع بناء مصفاة نفط بمنطقة هب.

وبمجرد بنائها، ستكون المصفاة قادرة على معالجة 300 ألف برميل يوميًا، وفقًا للتفاصيل الصادرة عن الحكومة الباكستانية، ونقلتها منصة «نيكاي آسيا» (Nikkei Asia).

وسيتجاوز هذا الرقم إجمالي 215 ألف برميل يوميًا من المنتجات النفطية المكررة في باكستان في المدّة بين عامي 2020 و2021، وفقًا لتقرير صادر عن هيئة تنظيم النفط والغاز.

كما وقّعت الشركات الـ4 -وهي شركة النفط الحكومية الباكستانية، وشركة تطوير النفط والغاز، وشركة النفط الباكستانية المحدودة، والشركة القابضة الخاصة- مذكرة تفاهم مع شركة النفط البحرية الوطنية الصينية، لأعمال الهندسة والمشتريات وبناء المصفاة.

استيراد النفط الروسي الرخيص

يُمكن لمصفاة النفط التعامل مع النفط الروسي الذي بدأت باكستان في استيراده، مستفيدة من الخصم الذي تقدّمه موسكو على صادراتها، بعد العقوبات الغربية ردًا على الحرب الروسية في أوكرانيا.

وقد وصلت أول شحنة من النفط الروسي إلى البلاد في يونيو/حزيران 2023، إذ أعلن رئيس الوزراء شهباز شريف وصول الشحنة بأسعار مخفضة إلى كراتشي.

ودفعت الحكومة باليوان الصيني ثمن أول وارداتها من النفط الروسي بسعر مخفض، والتي ذهبت إلى شركة مصفاة باكستان المحدودة المملوكة للدولة، بحسب المعلومات التي اطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة، نقلًا عن وكالة رويترز.

وفي 2 أكتوبر/تشرين الأول 2023، قالت شركة التكرير الباكستانية كنرغيكو (Cnergyico) -المعروفة سابقًا باسم بيكو بتروليوم-، إنها استوردت أول شحنة من النفط الروسي يجريها القطاع الخاص في البلاد.

ومن المقرر تكرير الخام بمصفاة الشركة في مدينة هب جنوب غرب البلاد.

وقال المتحدث باسم الشركة، إن معالجة الشحنة البالغة 100 ألف طن متري من خام الأورال «تمثّل علامة فارقة مهمة للشركة وللبلاد أيضًا.. إنه يوضح قدرات الشركة واستعدادها لتكرير أنواع وتعقيدات مختلفة من النفط الخام».

ورفضت الشركة التعليق على العملة التي استعملتها لدفع ثمن شحنتها الروسية، إلّا إنه من المقرر أن تدفع الشركة أيضًا باليوان من خلال خطاب اعتماد من بنك صيني، بحسب ما قاله مصدر مطّلع على الصفقة، وفق ما نقلته وكالة رويترز.

صفقة نفط طويلة الأجل مع روسيا

تريد باكستان أن تبرم صفقة نفط طويلة الأجل مع روسيا، في ظل الالتزام بالحدّ الأقصى للسعر عند 60 دولارًا للبرميل.

ومن المقرر أن يسافر وفد من إسلام أباد إلى موسكو في 10 أكتوبر/تشرين الأول، مع إدراج الاتفاقية أيضًا على جدول أعماله، بحسب ما أفادت به صحيفة «إكسبريس تريبيون» (Express Tribune) المحلية.

وتنص الاتفاقية الجديدة على أن تحدد روسيا سعرًا قياسيًا قدره 60 دولارًا للبرميل على أساس التسليم على ظهر السفينة (FOB) -السعر الفعلي الذي يُفرض في الميناء- لاستيراد النفط الخام على أساس طويل الأجل.

وهذا يعني أن روسيا ستتحمل أيضًا تكلفة شحن النفط الذي سيُصدَّر إلى البلاد.

وأوضحت الصحيفة أن روسيا دفعت تكلفة شحن 100 ألف طن متري من النفط على متن السفينة التي وصلت مؤخرًا، وكان الخام أرخص بمقدار 7 دولارات للبرميل.

وخلال المحادثات الأخيرة مع الجانب الروسي، طالبت إسلام آباد بتخفيضات أعلى، لكن موسكو لم تكن مستعدة لتقديم أكثر من 8 دولارات للبرميل.

والآن، وضع الجانب الباكستاني صيغة جديدة تقضي بأن تُصدِّر روسيا النفط الخام بسعر 60 دولارًا للبرميل.

أنس الحجي: النفط والغاز يواجهان حربًا من دعاة تحول الطاقة.. بدعم إعلامي

أحمد بدر

الطاقة

قال مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة، خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، إن النفط والغاز يواجهان حربًا شديدة من جانب دعاة تحول الطاقة الذين يطالبون في الوقت نفسه بزيادة أعمال التعدين والمناجم.

وأوضح الحجي -في حلقة من برنامجه «أنسيّات الطاقة»، قدّمها على موقع «إكس» (تويتر سابقًا)، تحت عنوان «التراجع عن سياسات التغير المناخي وأثره في زيادة الطلب على النفط والغاز»- أن التحول الطاقي يتطلب معادن بكميات ضخمة جدًا.

وأضاف: «هم يحاربون النفط والغاز بدعوى أنهما يولّدان الكثير من ثاني أكسيد الكربون، ولكن التنقيب عن المعادن ودخول المناجم في أماكن مختلفة حول العالم، هذه المناجم الضخمة -وهي عبارة عن حفر ضخمة- وكذلك دخول الكهوف في الجبال والوديان، ألا تخلق هذه ثاني أكسيد الكربون؟».

ولفت إلى أن التقنيات في مجال النفط والغاز تطوّرت بصورة كبيرة خلال العقود الماضية، في حين ما زالت أعمال المناجم لم تشهد سوى تطور بسيط على مدار الأعوام الـ50 الماضية، أي أن تقنياتها أقل تقدمًا من تقنيات استكشاف الهيدروكربونات.

التحيُّز الإعلامي للسيارات الكهربائية

قال مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة الدكتور أنس الحجي، إن هناك تحيزًا إعلاميًا لا يمكن تفسيره فيما يتعلق بالنفط والغاز والتحول الطاقي.

وأضاف: «في عام 2019 كتبت مقالًا في صحيفة (فايننشال تايمز) الاقتصادية البريطانية، ذكرت فيه 3 أمور عن السيارات الكهربائية، وقلت إن عددها سيزيد بصورة كبيرة خلال السنوات المقبلة، ولكن ستنتهي الزيادة بـ3 إشكاليات».

الإشكالية الأولى -وفق الدكتور أنس الحجي- هي أن الحكومات المحلية والفيدرالية ستخسر ضرائب البنزين، وهذه الضرائب ضخمة جدًا، وسيكون تعويض قيمتها صعبًا جدًا، إذ إن حجم هذه الضرائب سنويًا يزيد على 500 مليار دولار بين أوروبا والولايات المتحدة، ومن ثم فإن بديلها سيكون صعبًا.

وتابع: «كانت الإشكالية الثانية أنه مع زيادة عدد السيارات الكهربائية بصورة كبيرة، ستكون هناك مشكلة بيئية، بسبب عدد البطاريات الهائل، لأن بطاريات هذه السيارات ضخمة جدًا، وبعضها يصل وزنه إلى طن كامل (1000 كيلوغرام)».

ومن ثم، فإنه حال إنتاج نحو 300 مليون سيارة حول العالم في وقت قصير، تصبح هناك نحو مليار بطارية سيارة كهربائية، وهو رقم ضخم جدًا، فأين يمكن وضع هذه البطاريات أو التخلص منها عند انتهاء عمرها الافتراضي؟

ولفت إلى أن الشركات قالت إنها يمكنها إعادة تدوير هذه البطاريات، ولكن حتى الآن فإنه لا توجد تقنية واضحة للتدوير، إذ إن كل التقنيات الموجودة مستعملة على مستوى بسيط حتى في فرنسا، وهي الشهيرة بموضوع التدوير، وكل هذا مدعوم من الحكومة.

المعادن المطلوبة للتحول الأخضر

قال خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، إن الإشكالية الثالثة في موضوع انتشار السيارات الكهربائية هي موضوع التعدين، إذ إن المعادن المطلوبة للتحول الأخضر موجودة في دول مثل روسيا والصين، وهي ليست دولًا صديقة لأوروبا وأميركا.

وتساءل الدكتور أنس الحجي: «من أين ستأتي أوروبا وأميركا بالمعادن اللازمة لتصنيع السيارات الكهربائية؟»، مضيفًا أن هذه المعادن تتركز في أماكن محددة، إذ إن الكوبالت -مثلًا- تتركز نسبة 44% منه عالميًا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في حين يتركز الليثيوم في أقصى بقاع الأرض في أستراليا وتشيلي وغيرهما.

وتابع: «هناك إشكالية في هذا الموضوع، وأذكر ذلك لأن محرر (فايننشال تايمز) رفض نشر المقال وعدّه ضد السيارات الكهربائية -والحديث الآن عن صحفي وليس رئيس دولة أو رئيس حكومة أو وزيرًا- أي أنه رفض نشر المقال إلا في حال وجود مقال ضده، عندها يمكن نشر المقالين».

ولفت إلى أن الأمور تغيّرت الآن، إذ إنه بعد نحو 3 سنوات من المقال، تتراجع الصحيفة البريطانية وتكتب النقاط نفسها وتتبنى ما جاء فيه، أي أن هناك تحيزًا واضحًا ضد النفط والغاز، ولصالح السيارات الكهربائية، حتى من أعلى المستويات في الصحافة الغربية.

شكراً